لانه يلحق الكلمة مفردة متى وجد بعضه والبعض الاخر وهو ما يعرف به
الاعراب فانه داخل في قوله وتركيبا قوله اي مولف المناسب لقوله فيما
بعد وقيد التركيب لاحاجة اليه ان يفسر ما يسمى فان التاليف اما اخص
من التركيب لاخذ الالفة في مفهومه وهي الملايمة بين الاجزا كما صرح
به ابن القواس في شرح الفية ابن معطي او ان التركيب والتاليف واحد
وهو ما ذكره السيد الجرجاني قوله اشتمل على ثلاثة اشيا فيه ان المشتمل
عليه بفتح الميم هو عين المشتمل بكسر الميم فيلزم اشتمال الشي على
نفسه والجواب انا نلاحظ في المشتمل بكسر الميم مجموع الامور الثلاثة
وفي المشتمل عليه كل جزء على حدته فيكون من قبيل اشتمال الكل على اجزايه
كاشتمال الخمسة مثلا على كل واحد من الاحاد التي تركبت منها وفي الاشيا
مذاهب اصحها ما ذهب اليه الخليل وسيبويه وغيرهما من المحققين ان
اصلها شياء كحمرا فكرهوا اجتماع همزتين بينهما الف فنقلوا اللام وهي
الهمزة الاولى على اجزايه الى موضع الفا فقالوا اشيا بوزن لفعا وهي
عندهم اسم جمع لشي لا جمع له فهو ممنوع من الصرف لالف التانيث الممدودة ده
قوله اي اللفظ اي العربي كما قيد به الشاطبي ليخرج المركبات المفيدة
التي وضعت مفرداتها لمعانيها في غير لغة العرب فلا تسمى في اصطلاح
النحاة كلاما ولا يلحقها حكم الاعراب والبنا وغيرهما مما يلحق الكلمات
العربية ويويده ان موضوع هذا العلم كبقية العلوم العربية هو
اللفظ العربي فلا بحث له عن غيرها قوله لا زايد عليها اي على الصحيح مبني
على ما ذهب اليه من ان المركبات ليست موضوعة بل الموضوع هو المفردات
وان دلالة المركبات عقلية وهو خلاف التحقيق والتحقيق ان المركبات
موضوعة وضعا نوعيا فالواضع مثلا وضع كل تركيب فعلا مع الفاعله
للدلالة على معنى ثبوت ذلك الفعل للفاعل او ح فلا بد من قيد رابع
وهو الوضع العربي المغاير للقصد فان قلت لم حمل عبارة الشارح
على ان مقابل الصحيح هو زيادة التركيب والجواب ان التركيب المشتمل

عليه

اي على الثلاثة وقوله على الصحيح حال من فاعل قول محذوف اي اقول لك ذلك حال كوني جاريا على القول الصحيح وهذا هي

عليه الكلام اتفاقا واما قول الشارح وقيد التركيب لاحاجة اليه معناه انه
لاحاجة للتصريح به لان الافادة التامة تستلزمه وان كان الكلام مشتملا
عليه قطعا او ح قلت هو مقابل الصحيح واما ما زعمه ابن طلحه
من ان الكلام قد يكون مفردا مفيدا كنعم الجوابية فقد اجيب عنه
بان الكلام المفيد ما بعدها وانما حذف اكتفا بقرينة السوال ويويد
ذكر انها لا تفيد وحدها بدون ان يسبقها سوال قوله وهي اللفظ الخ
قلت اشتمال الكلام على اللفظ ظ فانه جزء منه واما اشتماله على الافادة
والقصد فلا يظهر لانهما وصفان للمتكلم لا للكلام فقد لزم عليه اشتمال الشي على
صفة غيره والجواب ان المراد كونه مفيدا وكونه مقصودا اذ كثيرا ما
يعبرون بمبدا الاشتقاق ويريدون المشتق كما يقال الانسان مشتمل
على الحيوانية والناطقية مع ان المشتمل عليه هو الحيوان والناطق قوله
والافادة التامة قيد الافادة للاحتراز عن الافادة الناقصة نحو غلام
زيد وغيره من النسب التقييدية وعلم من هذا التقرير ان اشتمال
الكلام على الافادة والقصد من قبيل اشتمال الصفة على الموصوف فيعكر
على ما قررناه سابقا الان ويجاب بان الكلام الاول محمول على الظ
واما هنا محمول على الحقيقة والخطب سهل قوله وقيد التركيب لاحاجة
اليه اي الى التصريح به كما سبق لكن تقريره واورد عليه ان المقصود
شرح الماهية ببيان اجزايها فلا تكفي دلالة الالتزام لانها مهجورة في
التعريف واجيب بان اهل العربية يتسامحون في مثل ذلك والذي
يحافظ على مراعاة ذلك انما هو المناطقة ورايت في حاشية قديمة مجردة
من حواشي تلميذ المص ما نصه قوله وقيد التركيب لاحاجة اليه كذا هو
في نسخ كثيرة والذي وقفت عليه بخط المولف وقيل لاحاجة اليه اي الى
التقييد اهـ كلامه لكن الذي كتب عليه ارباب الحواشي والمحشي والشراح
هو النسخة المشهورة قوله فاللفظ هذه الفا تسمى فا الفصيحة
فاضافة فا الى الفصيحة من اضافة الموصوف الى الصفة وفصيحة

اي العربي كما قيد به الشاطبي ليخرج المركبات المفيدة التي وضعت مفرداتها لمعانيها في غير لغة العرب فلا تسمى في اصطلاح النحاة كلاما ولا يلحقها حكم الاعراب والبنا وغيرهما مما يلحق الكلمات العربية اه ويويده ان موضوع هذا العلم كبقية العلوم العربية هو اللفظ فلا بحث له عن غيره صح

صح صح

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)